الدكتورعدنان السيد حسين -
الوسطية السياسية: أساس الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والعالمي

إذا كانت الوسطية تقوم على العدل والاعتدال، فإنها ستقود إلى الاستقرار السياسي داخل الدولة وفي المجتمع الدولي.

العدل يؤسس للاستقرار السياسي، فالعدل أساس المُلك كما هو معروف في الحضارة الإسلامية. وإذا كانت الوسطية ترفض في طبيعتها التطرّف والغلو... فإنها تساعد على الاستقرار السياسي من دون انقسامات مجتمعية داخلية وتهديد هيكلية الدولة بالسقوط.

عرفت مجتمعات الغرب أحزاب الوسط للحد من تطرف أحزاب اليمين واليسار، وهذا ما ساعد على إيجاد مناخ سياسي عام أكثر ديمقراطية. فالتعددية تضع أمام الشعب مجموعة خيارات وبدائل، بدلاً من نظام الحزب الواحد والرأي الواحد. لذلك، فإن المعارضة السياسية قائمة في مجتمع تعددي، ولا حياة ديمقراطية سليمة من دون معارضة سياسية في إطار سيادة القانون.

إن الوسطية في العلاقات الدولية ضرورة راهنة في زمن العولمة وتراجع سيادة الدولة، كما هي ضرورة بين صعود الرأسمالية الجديدة والأفكار المحافظة التقليدية، وكذلك في تسوية النزاعات الدولية، والنزاعات الأهلية داخل الدولة الواحدة. فالوسطية في الطرح السياسي مقدمة للتفاوض الذي يمهّد بدوره للتسوية والحل.

لأن الفكر السياسي متلازم مع بيئته الاجتماعية وما فيها من معطيات، وما قد تحمله من متغيرات، سيبقى هذا الفكر متطوراً.

وإذا كان الفكر السياسي متمحوراً منذ زمن المدينة الإغريقية القديمة حول السلطة والحرية والعدالة والديمقراطية، فإنه معنيّ في عصرنا بالتوقف عند المتغيرات العالمية المتسارعة. لقد تقدمت موجات العولمة، وسياسة القوة، حتى لتكاد الماديات تطبع حركة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي بطابعها الخاص.

في مقابل هذه المتغيرات تتقدم فكرة الوسطية في الفكر السياسي لتكبح جماح التطرف الذي يتمظهر في العنف والإرهاب وسيادة القوة... وتبدو الوسطية، التي تتماهى سياسياً مع سياسة الاعتدال، حاجة عند الشعوب المقهورة التي تشهد انتهاكات متكررة لحقوقها الوطنية ولحقوق الإنسان الفرد فيها، وضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والعالمي.

- ما هو مدلول مصطلح الوسطية؟

- وما هو مضمونه السياسي الذي يساعد على تحقيق الاستقرار؟

وعليه فإن الوسطية تعالج معضلات العنف السياسي والإرهاب الفردي والدولي وكافة أشكال التطرف. كيف ذلك؟

في مصطلح الوسطية

يشتق «مصطلح الوسطية» من كلمة «وسط» التي تشير إلى ما يقع بين طرفي الشيء. هذا ما يختلف عن كلمة «وسْط» التي تشير إلى موضع الشيء، وهي حالة ظرفية.

جاء في لسان العرب: «الوسْط مخفّفة يكون موضعاً للشيء كقولك زيد وسْط الدار، وإذا نصبت السين صار اسماً لما بين طرفي كل شيء»[١].

وقيل في الوسط إنه الخيار، أو العدْل. كما قيل في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان من أوسط قومه أي خيارهم. وفي الشروحات والتفسيرات أن وسط الشيء هو أفضله وأعدله، أو هو الأجود، أو هو للخصال المحمودة. إنه خير الأشياء، أو هو أحمد الأشياء.

في مجمل مجامع تفسير القرآن الكريم نقع على هذه التفسيرات والشروحات. من أبي الحسن الماوردي، إلى أبي عبد الله القرطبي، إلى أبي الفرج البغدادي، إلى ابن كثير، إلى ابن أبي حيّان الأندلسي، إلى محمد بن يوسف الوهبي الإباضي، إلى جلال الدين المحلي وجلال الدين السّيوطي إلى ابي القاسم الزمخشري الخوارزمي، إلى أبي جعفر الطوسي، إلى عبدالرحمن الثعالبي المالكي، إلى أبي علي الطبرسي وغيرهم...

هذا ما يتأكد عند مراجعة تفسير الآية الكريمة: ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣) لقد وجد الماوردي ثلاثة تأويلات للأمة الوسط:

١. الخيار، أي وسط الحسب في قومه.
٢. التوسط في الأمور، فلا غلو ولا تقصير.
٣. العدل، لأن العدل وسط بين الزيادة والنقصان[٢].

وأشار القرطبي إلى قول الإمام علي في الدعوة إلى النمط الأوسط: «عليكم بالنمط الأوسط، فإليه ينزل العالي وإليه يرتفع النازل»[٣]. أي أن النمط الأوسط يقع ما بين طرفين.

من مجمل التراث الإسلامي المتعلق بالوسط، وتالياً بالوسطية، كانت القاعدة العامة: خير الأمور أوسطها. وصارت الوسطية نهج حياة، ومذهباً في الفقه، ودستوراً للأخلاق، وسلوكاً عاماً وخياراً سياسياً مرغوباً. ولأن الوسطية ترفض الغلو والتطرف التقت مع العدل والاعتدال، أو هي تقاطعت في مضامينها معهما بحيث صار التمييز بين هذه المصطلحات الثلاثة صعب إلى حد

بعيد. ومما لاشك فيه أن العدل يؤسس للاستقلال الاجتماعي والسياسي، فالعدل أساس الملك كما تشير الحضارة الإسلامية.

التماهي مع العدل والاعتدال

أشرنا إلى أن الوسط يعني الخيار أو العدل، وإلى أن وسط الشيء هو الأفضل والأعدل... وعليه فإن الوسطية تحولت إلى مذهب فكري يجافي الغلو والتطرف.

في الفكر الإسلامي عامة ركّز معظم الفقهاء على رفض التطرف والغلوّ فكانوا وسطيين ودعاة وسطية. هذا لا ينفي أن بعض السلف آثر التطرف في عدد من الأحكام والمواقف التي أدخلت المسلمين في صراعات ونزاعات داخلية وخارجية لا طائل منها. وكثيراً ما كان العدْل كابحاً للانزلاق نحو التطرف البغيض، الذي تمظهر في الاستئثار بالسلطة السياسية وتكريس ديكتاتوريتها، أو بلوغ مرحلة شخصنة السلطة التي تلغي غيرها على صعيد ممارسة الحكم.

«العدل أساس الملك» قاعدة إسلامية عامة، والعدل أولاً وأخيراً هو فريضة على المسلمين كافة، حكاماً ومحكومين، انطلاقاً من النص القرآني الواضح. وكيف تستمر شريعة الإسلام بلا عدل؟

انطلاقاً من ذلك، نلاحظ كيف أن الاعتدال في السياسة هو نوع من الملاءمة مع التسامح في الدين والمعتقد. فالاعتدال يحدّ من اندفاعة التطرف كونه يخفف من غلواء التنازع والتصارع. والاعتدال عدّة الحاكم الذي يلتزم جوهر الشريعة ألا وهو: الصالح العام.

إذا كان العدل ضرورياً عند الولاة في علاقاتهم مع الناس، فإنه ضروري كذلك في مقاضاة المتحاكمين، وفي علاقة الإنسان مع أسرته ومجتمعه[٤]. وعليه فإن الاعتدال مطلوب عامةً وبخاصة عندما تضطرب أحوال البلاد والعباد وتكاد تصل إلى مرحلة الحروب الأهلية والداخلية التي تجتاح عالمنا اليوم في غير منطقة ودولة. الاعتدال هو طريق الاستقرار.

الوسطية كمذهب في الفكر السياسي، تقود إلى الاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي. في هذه الحال يتراجع دعاة التطرّف حتى لو اعتمدوا تأويلات محدودة لقدامى الفقهاء تحت عنوان «اتباع السلف الصالح»، ذلك لأن دعوة التطرف لا تعيش في مناخ الاعتدال. إنه مناخ التسامح على المستوى الإنساني، ومناخ قبول مختلف الآراء والأفكار لاستخراج ما هو أصلح وأفضل على المستوى العام. ومن الخطأ رمي الاعتدال بتهمة الضعف أو التراجع، فالشجاعة لازمة في وقت الحرب المشروعة، وفي اعتماد الموقف السليم والدفاع عنه. بل يمكن القول إن الظلم والجور هما من مسببات الفوضى العارمة، وإن التطرف قد يجرّ إلى تطرّف مقابل فيتهدد الاستقرار العام.

التطرف والعنف السياسي في مقابل الاستقرار

لم يعد العنف السياسي ظاهرة نفسية – سيكولوجية - محصورة في علاقات الأفراد داخل الدولة الواحدة، بل قد تمتد لتشمل العلاقات الدولية. فالحروب الاستباقية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتحويل إنتاج السلاح إلى تجارة عالمية لها مروّجوها وأسواقها ومردودها المالي الضخم، واعتماد التهديدات في الخطاب السياسي من خلال الفضائيات والإعلام الحديث المستند إلى الثورة الإلكترونية... كلها مظاهر للعنف السياسي في العلاقات الخارجية، بل كلها مظاهر لتهديد الاستقلال الدولي.

أما في العلاقات الداخلية، داخل البلد الواحد، أو المجتمع السياسي الواحد، فإن العنف السياسي يكاد يسيطر على عدد من الجماعات والمجتمعات. مرّة بحجة المعارضة، وأحياناً باسم حرية الرأي والتعبير، وفي معظم الأحيان باسم طاعة ولي الأمر... علماً بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا حرية للرأي المدمّر الذي ينتهك كرامات الناس وأموالهم، ولا معارضة إيجابية إذا بنت خطابها السياسي على رفض الآخر المختلف عنها في موقف سياسي أو في فكرة سياسية لمجرد الاختلاف في الرأي.

في إطار الحد من العنف السياسي، ومن سياسة التطرف تبرز الحاجة إلى الثقافة السياسية، ثقافة مؤسسة على العلم، وعلى الإيمان بالكرامة الإنسانية في إطار حقوق الإنسان كافة، وعلى حقوق الشعوب في السيادة والاستقلال والحرية والتقدم وتقرير المصير. مثل هذه الثقافة تؤسس للاستقرار السياسي.

الوسطية والأحزاب السياسية

ثمة فارق جوهري بين الحزب والتحزّب. فالحزب ظاهرة سياسية - اجتماعية تنشأ في الدولة الحديثة وإن كانت موجودة في الإمبراطوريات والممالك القديمة تحت أسماء مختلفة. أما التحزّب فهو نوع من الانغلاق والعصبية، وإعلاء لحزب معيّن على بقية الأحزاب بل وإنكار لوجودها من الناحية السياسية، إنه مُهدّد للاستقرار السياسي داخل الدولة والمجتمع الدولي.

على منوال التحزّب عرفت أوروبا الحركات الفاشية والنازية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فشهد العالم دماراً شاملاً وإبادات جماعية في الحرب العالمية الثانية. وكانت قد تأسست الحركة الصهيونية منذ مؤتمر «بازل» سنة ١٨٩٧ على قاعدة العنصرية التي ترفض التعامل مع الآخر على قاعدة الندية أو المساواة. وكما تزال إلى اليوم ترفض قرارات الشرعية الدولية على رغم ما يحوط هذه القرارت من التباسات.

وفي معترك الأحزاب السياسية نشأت أحزاب الوسط بين يمين ويسار انطلاقاً من تجربة الجمعية الوطنية الفرنسية (المؤسسة التشريعية) عقب الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩م. فما بين تطرّف الجهتين المتقابلتين: اليمين واليسار، جاءت أحزاب الوسط لتخفف من غلواء التطرّف

السياسي، ولتطرح أفكاراً معتدلة قد تساعدها على الوصول إلى السلطة. وكثيراً ما جنحت أحزاب الوسط نحو تطرف معيّن مما كان يفقدها صفتها الأصلية أو مبرر نشأتها، ويهدد الاستقرار العام.

في هذا الإطار الوسطي نشأت أحزاب الوسط في أوروبا، فظهر على سبيل المثال لا الحصر حزب الوسط في فنلندا منذ العام ١٩٠٦م تحت اسم «الاتحاد الزراعي» نتيجة انفتاحه على الطبقة الوسطى. كما تأسس حزب الوسط في السويد سنة ١٩٥٨ ليمثل الطبقة المتوسطة من غير الفلاحين، وليهتم باللامركزية والبيئة والدفاع عن مصالح المؤسسات الصغيرة وينادي بإصلاح الخلل الاجتماعي بين المدينة والريف. واعتمد حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي في البرتغال على الطبقة المتوسطة منذ العام ١٩٧٤ عقب سقوط الديكتاتورية[٥].. لقد عمت تجربة أحزاب الوسط معظم بلدان العالم، وباتت ظاهرة سياسية لافتة.

يبقى المعيار الأهم في تقويم الأحزاب السياسية هو في مدى ترويض التحزّب من خلال الإيمان العميق بالبعد الإنساني والأخلاقي للعمل السياسي، وهذا ما يقود لاحقاً إلى اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان في البرامج السياسية المطروحة.

الوسطية ترفض الإرهاب

إذا كان الإرهاب هو العنف المتعمّد الذي يضرب المدنيين والأبرياء لبثّ الذعر، ولتدمير المنشآت والمرافق والبيئة.. فإن الوسطية التي تقود إلى الاستقرار السياسي لا تأتلف مع الإرهاب، بل إن الوسطية العقلانية تجافي الإرهاب وتكافحه.

المقصود بالوسطية العقلانية تلك التي تفرد مكانة للعقل، أي التفكّر بعيداً من الغرائز والهوى العاطفي عند اتخاذ الموقف أو إطلاق الأفكار. والواقع أن العالم الإسلامي المعاصر بذل جهداً واضحاً لتحديد معنى الإرهاب وسُبل مكافحته قبل وقوع أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأميركية.

ورد تعريف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرها وزراء الداخلية العرب (١٩٩٨م)، وفي معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي (١٩٩٩م) حيث نقتبس منهما: «الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدولة المستقلة»[٦].

كيف يلتقي الفعل الإجرامي مع الاستقرار السياسي؟ وكيف يقع إيذاء أناس وحقوقهم في دائرة الإنسانية والاستقرار السياسي؟

إن الإرهاب المدان لا يلتقي في أية حال مع العدل والاعتدال، أي أنه لا يلتقي مع الوسطية، بل هو حرب عليها. إن الوسطية العقلانية تكافح الإرهاب عندما تعتمد ثقافة الإعتدال وسياسة الاعتدال. والوسطية ذات بعد إنساني، بل هي ذات مضمون إنساني لأنها تنشد الأفضل، أي هي تنشد الاستقرار. وما أحوجنا في عالم اليوم إلى خطة عالمية مشتركة لمكافحة جذور الإرهاب في إطار تعريف محدد له، خطة تعيد الاستقرار إلى النظام العالمي.

فلسفة الحياد الإيجابي والاستقرار الدولي

عرفت العلاقات الدولية سياسة الحياد بين قوى متصارعة. وجرى تقنين هذه الظاهرة في إطار القانون الدولي العام بحيث تعترف الدول المجاورة لدولة معينة تنشد الحياد بهذا الوضع القانوني، وترتب عليه مواقف سياسية ملائمة.

كما عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة مميزة هي ظاهرة الحياد الإيجابي التي تجلّت في مؤتمر باندونغ في أندونيسيا (١٨ - ٢٤ نيسان ١٩٥٥م) بحضور ممثلي ٣٤ دولة من آسيا وإفريقيا. وانطوت هذه الظاهرة السياسية العالمية على اعتماد الحياد بين الكتلتين الدوليتين المتصارعتين: كتلة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق وكتلة دول العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. على أن هذا الحياد ليس سلبياً بمعنى أن دول الحياد تسعى إلى الحد من انتشار التسلح النووي التقليدية، وتعمل لتوطيد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فهو حياد إيجابي لا يتنصل من المسؤولية الدولية، بل يضطلع بها في إطار صون الاستقرار الدولي.

على هذه القاعدة قامت سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب انطلاقاً من المؤتمر الأول في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد سنة ١٩٦١. فكانت سياسة التحرر التي تقوم على الأسس الآتية:

١. اتباع سياسة التعايش السلمي بين الأمم والدول.
٢. تأييد حركات التحرير الوطني والقومي.
٣. رفض الأحلاف العسكرية، وبخاصة تلك التي تقودها الدول الكبرى.
٤. عدم الدخول في حلف ثنائي مع أية قوى دولية كبرى.
٥. رفض القواعد العسكرية الأجنبية في الدول اللامنحازة[٧].

نجحت سياسة الحياد الإيجابي التي تطورت إلى سياسة عدم الانحياز في مساندة استقلال الدول النامية، والدعوة إلى التكافؤ في العلاقات الدولية بحيث لا تستأثر كتلة معيّنة أو مجموعة دولية بالثروات والموارد العالمية على حساب المجموعات الدولية الأخرى. واليوم مع بروز سياسة القوة تزداد الحاجة إلى سياسة التحرر التي تعيد الاعتبار إلى مصالح الدول كافة بحيث لا يسيطر شمال غني على جنوب فقير، ويتخلص العالم من مشكلات الفقر والمرض وتدمير البيئة

الطبيعية، ومن العنصرية وأشكال التخلف كافة. سياسة التحرر لا تختزل المصالح الدولية بدولة واحدة أو بمجموعة دولية دون غيرها، سياسة التحرر تجد في فلسفة الوسطية منطلقاً فكرياً لإرساء قواعد التعاون في المجتمع الدولي.

أولويات في العمل السياسي

في ضوء هذه المحدّدات الفكرية يمكن اعتماد مجموعة أولويات في العمل السياسي على المستويين الرسمي والشعبي، هي:

١. الاقتناع بمبدأ التعددية السياسية في تولي السلطة وفي المعارضة[٨]. وهذا يقود إلى قبول التعددية الحزبية دون الوقوع في فخّ التحزّب.

٢. الإيمان بثقافة المشاركة السياسية، أي قبول الآخر المختلف سياسياً. فالأحادية السياسية تقود إلى التصادم مع المعترضين والمعارضين، وقد تفجِّر نزاعات وحروباً داخلية وأهلية من شأنها تهديد هيكليات الدولة بالسقوط. إن ثقافة المشاركة تساعد على تقدّم قيادات جديدة لتحتل مواقعها في المسؤولية السياسية الوطنية والعالمية.

٣. نبذ الاستحواذ بالنفوذ السياسي وبالثروات والموارد الطبيعية على المستويين المحلي والعالمي. وهذا يؤدي إلى نبذ سياسة الإقصاء أو الإلغاء في التعامل مع المجموعات السياسية المختلفة، والقبول بالوسطية الفكرية والسياسية.

٤. احترام حقوق الإنسان، بل الإيمان العميق بحقوق الإنسان، كل إنسان، وكل الإنسان. إن حقوق الإنسان هي مادية ومعنوية معاً، وأولها الكرامة الإنسانية التي يجب ألاّ تُمسّ. ألم تلتق كافة الشرائع السماوية والوضعية حول احترام الكرامة الإنسانية؟

٥. تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع من دون محاباة أو تمييز. وبقدر ما يطبّق هذا المبدأ تنهض مؤسسات الدولة، ويتكرس الانتظام العام. والقانون الذي نتحدث عنه ليس داخليا فحسبً، وإنما هو إلى ذلك قانون دولي عام ترتضيه الإنسانية ناموساً لها في العلاقات التبادلية المؤسسة على التعاون والتكافؤ في المصالح. إن أخطر ما يصيب الأسرة الدولية هو ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، فتنهار الثقة بين المجموعات الدولية وتعمّ الفوضى داخل الدولة والمجتمع الدولي.

٦. تنسجم مجمل هذه الأولويات مع سياسة الاعتدال بدلاً من سياسة التطرّف. وتغدو منهجاً في السياسة كما في سائر ميادين الحياة الإنسانية، يؤسس لاستقرار سياسي بعيداً من العنف والإرهاب والتهديد باستخدام القوة المسلحة.